

ستاندرد آند بورز: لهذا السبب التأخير في خفض الفائدة مهم للبنوك الخليجية



كشفت ستاندر آند بورز جلوبال في تقرير جديد أن «التأخير في تخفيض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعد بمثابة أخبار جيدة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي».

وتتوقع وكالة ستاندر آند بورز للتصنيفات الائتمانية أن تظل ربحية بنوك دول مجلس التعاون الخليجي قوية في عام 2024 بفضل التأخير في تخفيض أسعار الفائدة

كما تتوقع أيضاً أن تظل جودة الأصول مرنة على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل بفضل الاقتصادات الداعمة، والرفع المالي، والمستوى العالي من الاحتياطات الاحترازية

وتوقعت حدوث تدهور طفيف في الربحية في عام 2025، حيث يمكن أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة في ديسمبر 2024، ومن المرجح أن تحذو معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي حذوه للحفاظ على ربط عملاتها. ومع ذلك، نعتقد أن هناك عدة عوامل ستخفف من التأثير الإجمالي

حوالي 9% من وبحسب الوكالة، فإن كل انخفاض بمقدار 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة يخفض في المتوسط صافي أرباح البنوك الخليجية المصنفة. ويستند هذا إلى إفصاحات بنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2023 ويفترض وجود ميزانية عمومية ثابتة وتحول موازي في منحنى العائد. وعلى الجانب الإيجابي، من المرجح أيضاً أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الخسائر غير المحققة التي تراكمت لدى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العامين الماضيين. ونقدر هذه الخسائر بنحو 2.8 مليار دولار للبنوك الخليجية التي نصنفها، أو من إجمالي حقوق الملكية 1.9% في المتوسط

وتابعت: «نعتقد الآن أن الظروف اللازمة لتخفيف السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي لن تكون جاهزة قبل خريف عام 2024. ومن وجهة نظرنا، لن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة حتى يرى عدة قراءات متتالية لتباطؤ التضخم الأساسي على أساس شهري. لذلك من المرجح أن يتم خفض سعر الفائدة لأول مرة في ديسمبر 2024 – بعد عدة أشهر مما توقعنا سابقاً. وما زلنا نعتقد أنه من المرجح أن يزيد بنك الاحتياطي الفيدرالي وتيرة التيسير النقدي في عام 2025 مع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى ما دون إمكاناته. ونتوقع أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس على مدار عام 2025، لتصل إلى 4.00% - 4.25% في نهاية العام

ووفقاً للتقرير، فإن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي قد استفادت من دورة تشديد السياسة النقدية الأخيرة. وبما أن معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي تعكس عادة تحركات أسعار الفائدة التي يتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ على ربط عملاتها، فإن التأخير في تخفيض أسعار الفائدة سيعزز ربحية البنوك الخليجية. وقد استفادت البنوك من ارتفاع أسعار الفائدة على مدى العامين الماضيين، ومن المتوقع أن تستمر في الاستفادة في عام العائد على أصول أكبر 45 بنكاً في المنطقة إلى 1.7%، مرتفعاً من 1.2% عام 2024. وفي نهاية عام 2023، وصل متوسط في نهاية عام 2021

تأثير خفض الفائدة •

في عام 2025، مع انخفاض أسعار الفائدة، تتوقع الوكالة أن تنخفض ربحية البنوك، ولكن من المرجح أن تخفف العوامل التالية من التأثير الإجمالي:

1. إجراءات الإدارة لإعادة وضع الميزانيات العمومية للبنوك، وقد يتخذ ذلك شكل تثبيت أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية لبعض التعرضات، أو مبادلة أسعار الفائدة المتغيرة بأسعار ثابتة قبل بدء انخفاض الأسعار.
2. هجرة الودائع مرة أخرى إلى أدوات لا تحمل فائدة: على مدى العامين الماضيين، شهدنا هجرة الودائع إلى الأدوات التي تدر فائدة في بعض الأسواق. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، انخفضت حصة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع إلى 53% في نهاية عام 2023 من 65% في نهاية عام 2021. ونتوقع أن نشهد عودة إلى الأدوات التي لا تدر فائدة إذا انخفضت أسعار الفائدة وذلك بحسب حجم الانخفاض. نحن ندرك أن العودة قد تستغرق بعض الوقت
3. احتمالية انخفاض تكلفة المخاطر بالنسبة للبنوك: ومع انخفاض أسعار الفائدة وإعادة البنوك تسعير قروض الشركات، قد يكون لدى الشركات مساحة إضافية للتنفس يمكن أن تساعد في جدارتها الائتمانية وتقلل في النهاية احتياجات البنوك من المخصصات
4. ارتفاع نمو الإقراض: يمكن أن تعوض الأحجام الكبيرة الهوامش المنخفضة، لا سيما في الأسواق التي يوجد فيها طلب كبير على الإقراض، مثل المملكة العربية السعودية بسبب تنفيذ مشاريع رؤية 2030. ومن المرجح أيضاً

أن تؤدي تخفيضات أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الخسائر غير المحققة التي تراكمت لدى البنوك على استثماراتها على مدار العامين الماضيين. ونقدر هذه المبالغ بنحو 2.8 مليار دولار للبنوك الخليجية المصنفة، أو من إجمالي حقوق الملكية في نهاية عام 2023.92% في المتوسط

ووفقا للوكالة، فعندما تنخفض أسعار الفائدة، تكون بعض البنوك أكثر عرضة للخطر من غيرها. ومن المرجح أن تشهد البنوك التي تقدم قروضاً كبيرة للشركات تأثيراً أكبر من غيرها. وعادة ما يكون إقراض الشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات فائدة متفاوتة وتميل البنوك إلى إعادة تسعيره بسرعة نسبية. من المتوقع أن يخسر البنك الأكثر عرضة للخطر في عينتنا حوالي 30% من صافي أرباحه مع كل انخفاض بمقدار 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة. ويفترض هذا وجود ميزانية عمومية ثابتة وتحول موازٍ في منحنى العائد، وهو ما قد لا يكون صحيحاً في الواقع. تظهر بعض بنوك التجزئة في عينتنا تأثيراً معتدلاً بسبب هيكل ميزانياتها العمومية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.